

المدينة

معناها وشروط قيامها (*)

ماكس فيبر

ترجمة : رضوان السيد

الجوهر الاقتصادي للمدينة: موطن السوق ومصر
الإمرة. أشكال المدن: مدينة المستهلكين ومدينة المنتجين
ومدينة التجار. علاقة المدينة بالريف: مدن الفلاحين - اقتصاد
المدينة ليس مرحلة اقتصادية - المضمون السياسي/الاداري
للمدينة: القلعة والسكنة - المدينة بوصفها وحدة مؤلفة من قلعة
وسوق. الجماعة المدنية: الروح المدنية والتنوع الطبقي -
مفهوم المواطن في الغرب - غياب مفهومي الجماعة والمواطنة في
الشرق.

يمكن للمرء أن يلجأ لتعريفات مختلفة لتحديد معنى المدينة، لكن في كل التعريفات يبقى العنصر
المشترك متمثلاً (وإن بشكل نسبي) في كون المدينة مستقراً مجتمعاً، مكان سكنى متسع، وليس تجمعاً متناثراً
أو مجموعة منازل متقاربة. بل إن الدور في المدينة اليوم (لكن ليس في المدن فقط) تتكاثف وتتلاصق حائطاً
لحائط. وهناك تصوّر مألوف يرتبط بالمدينة في الأذهان، ويتركز على معالم شكلية: فالمدينة مستقر كبير، والحق
أن هذا المعلم لا يفتقر إلى الدقة، إذ يعني من ضمن ما يعنيه مواطناً أو مستقراً غنياً بالسكان المقيمين في دور
متلاصقة، وبشكل كثيف ملحوظ يغيب فيه التعارف بين السكان على النحو المعروف في القرى. ويعني هذا

Max Weber, Die nichtlegitime Herrschaft (Typologie der Städte); in: Wirtschaft und Gesellschaft II 727 (★)
- 741 (Tübingen 1976).

التحديد للمدينة أن المستقرات الضخمة فقط هي التي يمكن تسميتها مدناً. أمّا الضخامة المذكورة فتتوقف من حيث الكم على مضمون ذلك في مجال ثقافي معين. وتلك المستقرات التي كانت تملك في الماضي « حقوق الأمصار »، لا ينطبق عليها هذا المَعْلَم في كثير من الحالات. وفي روسية المعاصرة قُرَى، يبلغ تعداد سكان القرية الواحدة منها آلافاً كثيرة لا تُقَارَنُ بها بعض « الأمصار » القديمة، التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز المئات القليلة؛ (من مثل ذلك المدن ذات الكثافة السكانية البولونية بشرق ألمانيا). وهكذا، فإن الضخامة أو الكثافة السكانية الكبيرة ليست المَعْلَم المميز للمدينة تاريخياً.

فإذا حاولنا تعريف المدينة اقتصادياً، يكون بالمستطاع القول إنها مستقرٌ لا تعيش الكثرة الكاثرة من ساكنيه من العمل في الأرض الزراعية، بل من الحِرَف والتجارة. لكن لا نستطيع دائماً تسمية المستقرات التي تغلب عليها الحِرَف، مدناً؛ ففي آسية وروسية (الاوروبية) تجمّعاتٌ صغيرة ينتمي قاطنوها غالباً إلى جدٍّ واحد، ويمارسون حرفة الحِرَف ذاك، وبالوسع تفصيل المسألة من هذه الناحية؛ بالقول إن المدينة تتميز بتعدد الحِرَف فيها؛ لكن هذا المَعْلَم يبقى على أي حال قاصراً وغير دقيق، إذا أخذناه بمفرده.

إنّ المدينة يمكن أن تتحدد بمقومين: الأول، وجود مركز سلطوي خصوصاً مقر إمارة بمثابة محور أو بؤرة، تنشأ من أجل احتياجاتها السياسية والاقتصادية مقرات إنتاج حِرَفٍ متخصصة، يجري تبادل السلع المنتجة فيها. لكن وجود أمير في مستقر يدفع حرفيّه وتجّاره له ضرائب ومكوساً على إنتاجهم وسيلّهم المتبادلة - لا يكفي، بحذ ذاته، لصيرورة المستقر مدينة أو مِصرّاً. هذا على الرغم من أن أكثر المدن المهمة تطورت تاريخياً عن مستقراتٍ مشابهة، كان بلاطُ الأمير فيها هو المستهلك الأكبر لمنتجات ذلك التجمع. من أجل هذا، لا بد من ذكر مقوم التحدّد الثاني، الذي يجعل من المستقر - مضافاً إلى الأول - مدينة أو مِصرّاً، هذا المقوم أو هذا المَعْلَم: وجود مركز دائم لتبادل السلع في المستقر يلعب دوراً مهماً في تعيّن القاطنين وسدّ احتياجاتهم، أي وجود سوق. لكن ليس كلّ سوق، يحوّل المكان إلى مدينة، فهناك أسواق احتفالية، وأخرى موسمية أو سنوية؛ يلتقي فيها تجّارٌ وحرفيون لتبادل السلع بكميات كبيرة، أو صغيرة ومن أماكن نائية. لكن هذه الأسواق غالباً ما تجري في قرى وليس في مستقرات مدنية. إننا نستطيع الحديث عن المدينة بالمعنى الاقتصادي، عندما تتمكّن غالبية سكانها من سدّ احتياجاتها اليومية من السوق المحلي، وذلك بشكل أساسي من سيلّ ينتجها السكان أنفسهم، وسكان الضواحي، ويطرحونها في ذلك السوق للتبادل. إن المدينة بالمعنى المستعمل هنا للمصطلح هي « موطن سوق »؛ ويعني هذا أنها تملك، من الناحية الاقتصادية بشكل أساسي، سوقاً محلياً يتجاوز الانتاج فيه والتبادل سكان المدينة، إذ إنه نتيجة التخصص الانتاجي للسوق، فإن سكّان القرى المحيطة يترددون عليه ويتعاطون البيع والشراء في منتجات الحرفيين وبيع الاتجار معاً. ومن الطبيعي أن يتعاطى

سكان المدينة أنفسهم في هذا السوق البيع والشراء. ولقد كان المألوف في الأصل أن تبرز المدينة باعتبارها مستقرًا متميزًا عن المستقرات القروية، بكونها مركزًا لدار إمرة الناحية، ومركزًا لسوق الناحية. وكثيراً ما كانت إلى جانب السوق الدائم أسواق موسمية أو سنوية لتجارات الطرق النائية؛ لكن المدينة بالمعنى الذي نستعمله هنا للكلمة أو المصطلح تعني المستقر القائم حول السوق.

استند قيام السوق غالباً إلى إذن وامتياز حماية من جانب السيد الإقطاعي أو الأمير؛ أما الأمير فكان اهتمامه منصباً على إتاحة عرض سلع تجارية معينة أو انتاجيات مهنية، بما يرتبط بها من مكوس ورسوم بذرة وبدلات حماية، ورسوم مكان، وتكاليف تحكيم في منازعات، وما اتصل بذلك من ضرائب وفوائد عينية تنصب كلها في داره. وبالإضافة لذلك، فقد كان مهتماً بأن يقوم مستقر دائم إلى جانب السوق وحوله، يستطيع أن يستوفي من مستوطنيه ضرائب، على منتجات مهني المستقر، والسلع التجارية المتداولة فيه، ثم إنه كان يستفيد على المدى الطويل من ارتفاع قيمة الأرض التي يملكها نتيجة لتغير طبيعتها الإنتاجية؛ فإذا نما السوق وازدهر، فإنه كان يستطيع أن يأمل أن ترتفع مدخراته من الذهب والفضة إذا تجاوز التعامل في السوق التبادل السلمي إلى التعامل النقدي. وقد يحدث أن تقوم مدينة على غير هذا الأساس؛ من مثل الحصول على امتياز إقطاعي، أو تملك من سيد لا يقيم في المكان نفسه، أو الاستيلاء من جانب جماعة مهنية على مكان معين - بحيث يقوم سوق خالص والغالب في مثل هذه المستقرات أن يحصل متمول على امتياز بإقامة سوق من مالِك كبير أو أمير، ثم يحاول اجتلاب مهنيين وتجار إليه. وقد حدث هذا في شرق أوروبا وشمالها ووسطها على الخصوص؛ وحدث في أحوال نادرة في أنحاء أخرى من العالم عبر التاريخ، لكنه لم يكن الوضع الطبيعي العادي. بل إن مدناً وأسواقاً نشأت دونما استناد إلى بلاط أمير أو امتياز من إقطاعي، على سواحل البحر المتوسط في العصور القديمة والوسطى. وقد كان ذلك عن طريق تجمع غزاة مهاجرين، أو مقاتلين بحريين أو تجار أو عُصَب تأسست من تجار وسطاء. ومدن كهذه، كانت في الأساس مواطن أسواق بالدرجة الأولى؛ لكن الوضع الأكثر حدوثاً كان أن يحدث اجتماع بين عنصرين: بيوت إمرة أو إقطاع كبيرة أو متوسطة من ناحية، وسوق من ناحية ثانية. وفي أمثال هذه الحالات، كان البلاد الأميري أو الإقطاعي يسد احتياجاته بطريقة عينية بهدايا وأعطيات من منتجات السوق أو سلع التجارة المتداولة فيه؛ الذي يملك هو موطنه ويمنح امتياز. كما أن السوق كان يستفيد من البلاط والمقيمين فيه، باعتبار هذا البلاط أكبر الزبائن المحليين المستهلكين، وأكثرهم قدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه المهنيين والتجار. فإذا استمر ذلك لحقبة من الزمان قوي عود السوق، ونمت المدينة عن أن تكون مجرد مستقر حوله، وتجاوزت تدريجياً البلاط الذي أمدّها بنسج الحياة الأول؛ وصارت تدريجياً «مدينة سوق». وكان المألوف أن يتناسب النمو الأفقي للمدينة وتضخمها مع نمو احتياجات البلاط،

واحتراجات حلفائه من أسَر البلاطات الأصغر، واحتياجات بيروقراطيته المتضخمة، والعائلات النبيلة المطيعة به أو المتصلة به قرابياً.

هناك إذن شكلان متقاربان من أشكال المدينة، الشكل الأول، مصر الأمير الذي يعتمد مستوطنوه في سد احتياجاتهم المعيشية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القوة الشرائية للبلاط الأميري أو العائلات النبيلة الأخرى في الناحية. أما الشكل الثاني فهو ذلك الذي يعتمد متوطنوه على القوة الشرائية للمستهلكين الكبار، من مثل كبار الكسبة، والمقيمين من المهنيين والتجار. بيد أن هؤلاء المستهلكين في الشكل الثاني يختلفون باختلاف وسائل كسبهم ومصادرها، فقد يكونون^(١): موظفين ينفقون كسبهم المشروع أو غير المشروع. وقد يكونون^(٢) ملاكاً وذوي قوة سياسية يستهلكون كسبهم الآتي من خارج الإنتاج المديني في المستقر الحضري. إن تقارب هذين الشكلين للمدينة يقوم على أن القوة الشرائية هي الجامع وإن كان سببها في الشكل الأول الوراثة الأسرية، وفي الشكل الثاني النفوذ السياسي، والمثل الأوقع لمدينة بيروقراطية الموظفين، بكين، ولمدينة كبار الملاك، موسكو، قبل إلغاء الرق. وعلينا أن نغيز هنا مبدئياً شكلاً معيناً يبدو في الظاهر قريباً من السابق؛ وذلك عندما نجد أن الدخل الرئيسي لأثرياء المكان آتٍ من وجود ممتلكاتهم في بقعة استفادت كثيراً من موقعها كعقدة مواصلات أو عقدة تجارة، إذ إنه في هذه الحالة تكون قدرتهم المالية آتية من داخل المدينة وإن بشكل غير مباشر؛ وذلك من خلال المهن أو التجارة الموجودة بالمكان المقصود - و يرتب على ذلك وجود نوع من ارستقراطية مدينية عرفت في سائر العصور منذ الحقب الكلاسيكية وحتى بيزنطة والعصور الوسطى. والمدينة في ظل ظروف كهذه لا تكون مدينة ملاك بقدر ما تكون مدينة تجارة أو مهنة حسبها يكون الغالب على العاملين فيها، ذلك أن المهن أو التجارة تُشكّل العامل الأول في قيامها. والمدفوع إلى الأرستقراطية المالكة للمكان آتٍ من التجارة أو المهنة. بيد أن هذه التفرقة المصطلحية بين الأرستقراطية غير المدينية، والارستقراطية المدينية لم تمنع منذ القديم تلاقي هذين الشكلين من أشكال الحاضرة. وقد يكون كبار المستهلكين بالمدينة أناساً من الملاك أو الممولين الذين يعيشون من فوائد مدخراتهم أو استثماراتهم، فتصبح القوة الشرائية قوة رأسمالية أساساً آتية من مصادر دخل ذات طبيعة رأسمالية (من مثل Arnheim على سبيل المثال). وقد تأتي القوة الشرائية من مدخرات وتعيضات وتقاعدات موظفين كبار سابقين استقروا بالمكان (من مثل «مدينة المتقاعدين»: فيسبادن Wiesbaden). إن المدينة في كل ظلال الأشكال المذكورة سابقاً تظل مدينة مستهلكين؛ ذلك أنه لكي يستطيع مهنيوها وتجارها الاستمرار فإنهم يعتمدون على استقرار فئات فيها تقوم بينهم علاقات معينة، ويكونون من كبار المستهلكين.

وقد تكون المدينة على العكس من ذلك مدينة منتجين، يقوم تزايد سكانها، وتزايد القدرة الشرائية

بداخلها على المصانع والمهنيات والأسر الصغيرة المنتجة فيها ، كما في Essen و Bochum . إن إنتاج مدينة كهذه يُصدَّرُ إلى خارج مدينة الانتاج ، الى الحواضر ذات الطابع الحديث نسبياً التي تعيد بدورها تصديرها الى الخارج البعيد شأن مدن آسيوية ذات قوام إنتاجي في العصور القديمة والوسطى . والمستهلكون في السوق المحلي هم الذين يتحولون في قسمٍ منهم الى منتجين إذا كانوا يقيمون في بقعة الحاضرة . على أنهم قد يكونون منتجين رغم عدم إقامتهم بالمكان ، كما أنَّ العَمَّال والمهنيين هم مستهلكون كبار بمعنى من المعاني بسبب ضخامة عددهم . ومثل مدينة المهنيين تقوم كذلك مدينة المستهلكين مختلفة عن حاضرة التجار أو مدينتهم والحاضرة الأخيرة هي تلك التي تعتمد القوة الشرائية لكبار مستهلكيها على الأرباح التي يجنونها من بيع منتجات من الخارج في السوق المحلي (من مثل تجار الملابس في العصور الوسطى) أو من تصدير منتجات السوق المحلي الى الخارج (من مثل تجارات حواضر الهانزا Hansa) أو من لعب دور الوسيط عبر السوق المحلي باعادة تصدير منتجات مستوردة الى سوق ثالث . على أنَّ العمليات الثلاث (وهذا هو الغالب) يمكن أن تحدث معاً ، كما كان يجري في موانئ البحر المتوسط الأوروبية عندما كان تاجرٌ جوالً يماله هو أو بمشاركةٍ من رأسالي المدينة يقوم بشراء سلعةٍ من إنتاج السوق المحلي أو من استيراده ثم يشحنها بحراً الى أحد موانئ المتوسط الشرقية فيبيعها ويعود بسلعةٍ شرقية للسوق المحلي يصرِّفها ثم يتقاسم الأرباح مع الرأساليين المحليين المشاركين حسب الاتفاق . بيد أنَّ القوة الشرائية والقدرة الضرائبية لمدينة التجارة - شأنها في ذلك شأن مدينة الانتاج - وبخلاف مدينة الاستهلاك ، تنأسسُ على المنتجين المستقرين بالحاضرة . فبالجارة والتجار تتصل وسائل الكسب القائمة على نقل السلع وخدمات التجارة بيد أن خدمات التجارة وما يقوم فيها وحولها من مصالح كالنقل وسواه تحدث أثراً اقتصادياً إيجابياً عندما تكون التجارة تتحرك في السوق المحلي أو ما جاوره من أسواق ، أما في حالة التجارة البعيدة المدى والخطوط فإنَّ كثيراً من هذه الخدمات لا يستفيد منها السوق المحلي . ويمكن أن تضرب أمثلة دالة للمسألة من المدن الحديثة ، كلندن أو باريس أو برلين أو ديسلدورف التي تقوم فيها شركات دولية ضخمة ، وشركات مساهمة ، وتجار كبار وبنوك واسعة الإمكانيات . إنَّ أكثر أرباح هذه الشركات والمصالح التي تتجاوز الاقليم تصبُّ الى الخارج ، أو أنها مُفيدة للخارج بنسبة أكبر من إفادتها للحاضرة التي تقوم فيها . فالأرباح التي يجنيها المساهمون في هذه العمليات التجارية الضخمة لا تبقى بمدينة المركز بل تُستخدم في مشروعاتٍ للسياحة والاستراحة في الضواحي والأرياف أو لإعادة التدوير في مشروعات فنادق ضخمة هنا وهناك - على سبيل المثال . وفي الوقت نفسه تظهر نتيجةً لهذه الأرباح والمصالح الاحياء التجارية وسط المدينة أو في إحدى نواحيها . ولن نتابع هنا الأمر الى نهايته في تصنيف المدن وتفكيكها الى أصولها العمرانية أو الإنتاجية الأساسية شأن الدارسين لنظرية المدينة أو الحاضرة . إنَّ ما نريد أن ننهي اليه بدايةً هو أنه ليس هناك شكلٌ صافي وواحد في المدن القائمة ؛ بل إنَّ المدن قامت واستمرت على أساس امتزاج عدة أشكال . والذي يُريد فهم

مدينة ما في قيامها وازدهارها عليه أن يحدّد أساسها الاقتصاديّ الرئيسيّ ليتمكّن من تحديد الشكل الذي أنتمت إليه أساساً .

ولم تكن علاقة المدينة بالريف أو الأرض الزراعية واضحة دائماً . فقد كانت هناك مستقرات متوسطة يمكن تسميتها « حواضر فلاّحين » تتوافر فيها المهن التي تقوم في الحواضر عادةً لسد حاجات السكان ، وتنوسط القرى الصغرى التي تزود من سوقها المحليّ . لكنّ متوطني الحواضر هذه كانوا يملكون بغالبيتهم أراضي زراعية يقومون عليها في حواشي الحاضرة وضواحيها ويحتلبون منها أقواتهم . لكنه من المعروف أنه كلما تضخّم حجم الحاضرة قلّ عدد المدينيين الذين يقومون على أرض زراعية ، كما قلّ عدد أولئك الذين يملكون مراعي للماشية أو غابات للوقود ؛ وهي الأمور المألوفة بالقرية ، بل إن مدينة كولونيا (Köln) أكبر المدن الألمانية في العصور الوسطى لم تكن تملك أرضاً مشاعية (Allmende) لمواطنيها ؛ مع أن ذلك كان الأمر المألوف في كل قرية ألمانية بالعصور الوسطى . وكانت المدن الأوروبية والألمانية الأخرى في العصور الوسطى تملك عادة مراعي وغابات في ضواحيها وحولها لسكّانها جميعاً . أمّا الريف الزراعي للمدن فإننا نلاحظ تواجده بل وضخامته في جهات أوروبا الجنوبية وفي العصور القديمة بالذات . وإذا كنا نرى اليوم أنّ القاعدة المألوفة بالنسبة لابن المدينة ان لا يتناول قوته من أرضه هو ؛ فإنّ القاعدة السائدة في القدم كانت على العكس من ذلك ؛ فالمواطن الكامل الحقوق في المدينة العتيقة أو الكلاسيكية (بخلاف مواطن المدينة في العصور الوسطى) كانت الكلاروس (Klaros) أو الفوندوس (Fundus) - وبالعبرية ، تشلك - أو الأرض الزراعية التي يتناول منها قوته جزءاً أساسياً من حقوقه كمواطن حر . لقد كان المواطن الكلاسيكي « مواطناً فلاّحاً » .

وقد تغيّر الأمر بشكلٍ تدريجيّ بحيث وقعت مساحات زراعية ضخمة في الريف في يد العائلات التجارية الكبيرة بالمدينة في العصور الوسطى وفي جنوبي أوروبا بنسبة أكبر مما في شمالها . بيد أنّ الظاهرة نفسها عُرِفَت في الحقب الكلاسيكية أيضاً . والملكيّات الريفية الكبيرة في يد سكّان المدينة كانت أحياناً ملك بعض المدن التجارية الغنية ، كما كانت أحياناً أخرى ملك بعض المواطنين الأثرياء من سكّانها . والمثّل على الشكل الأول من أشكال الملكية مدينة ملطية وأسرة الخرسونيين الحاكمة فيها . وتمثّل الشكل الثاني عائلة غريمالدي بجنوة التي كانت تملك أراضي ريفية ، وإقطاعاتٍ فيما وراء البحار . ولم تكن ملكيّات الأفراد الضخمة لتدخل في « السياسة الاقتصادية » للمدينة عادةً ، مع أنّ علاقات أكثر تعقيداً كانت تقوم بين داخل المدينة وخارجها . فهذه الملكيّات يمكن أن يكون الحصول عليها قد تمّ بسبب قوة الأسرة بالمدينة نفسها ، كما أنّ ثراء هذه الأراضي إنتاجياً كان ينعكس على مكانة الأسرة التي تملكها داخل المدينة . وهكذا فإنه كان من المتصوّر أن تستفيد المدينة اقتصادياً وسياسياً من الملكيّات الكبيرة لبعض مواطنيها أو أسرها .

إنّ علاقة المدينة باعتبارها موطن المهن والتجارة بالأرض الزراعية باعتبارها مخزن القوت للمدينة تشكل وجهاً واحداً من وجوه ظواهر معقدة يمكن إيجازها في مصطلح «اقتصاد المدينة» الذي يُعتبر «درجة اقتصادية» بين «الاقتصاد الفردي» و«الاقتصاد العام»، بيد أنّ المصطلح السالف الذكر يجمع بين مبدئيات «اقتصاد سياسي» وأخرى تخصّ الاقتصاد البحت؛ ذلك أنّ ازدحام المساكن والتجار والمهنيين في مكان معيّن وسدّ احتياجاتهم اليومية. هذان الأمران لا يصنعان المدينة أو أن المدينة لا تنحصر بهما. فالمواطن المقفلة أو المتجمعة التي تستهلك ما تنتجه والتي يقوم فيها سوق محليّ لسدّ احتياجاتها اليومية فقط، لسنا بحاجة لتسميتها مدناً بل يمكن تسميتها مستقرات مهنية أو تجارية أو «مواطن أسواق» إنّ المدينة ليست مساكن مجتمعة فقط بل هي بالإضافة لذلك «اتحاد اقتصادي» ذو ملكية محددة، ومداخل، واستهلاك اقتصادي. لكنّ هذه الأمور لا تميّزها بدايةً عن القرية التي قد تختلف عنها من حيث الحجم لا من حيث الكيفية في هذه العمليات. ثمّ إنه لم يكن من خصائص المدينة القديمة فقط تشكيل اتحاد اقتصادي موحّد. إنّ اقتصاد القرية عرف ويعرف التوجيه أو التنظيم أيضاً، من مثل أراضي الحمى، وتنظيم مناطق الرعي، ومنع تصدير الخشب وماشابه. فالقرية تملك أيضاً مبدئياً مقومات الاتحاد الاقتصادي الأساسية. إنّ الخاصّ بالمدينة من هذه السياسات الاقتصادية ضمن الاتحاد السالف الذكر مادة هذه التوجيهات في السياسة الاقتصادية، وحجم التعقيد والرقابة الذي تضمنته. إنّ هذه السياسة الاقتصادية المدنية كانت تضع على أيّ حال في اعتبارها حقيقة أنه بسبب الوضع المألوف للمواصلات ووسائل النقل قديماً، فإنّ المدن الداخلية بالذات عليها الاعتماد في سدّ حاجتها من المنتجات الزراعية على المساحات المزروعة المحيطة بها (ولا يصدق هذا طبعاً على المدن الساحلية مثل روما وأثينا كما تدل على ذلك سياسة نقل الحبوب). ثمّ إنّ المحيط الزراعيّ كان هو المجال الطبيعي لتصرف أكثر منتجات هذه المدن. وفي مثل هذه الحالة كان السوق المحليّ للمدينة هو المكان المألوف لتبادل السلع المنتجة والمواد التموينية؛ إنّ لم يكن المكان الوحيد. كما أنّ السياسة الاقتصادية المدنية كانت تضع في اعتبارها أن المنتجات المهنية تعتمد على العمل اليدوي المباشر أو غير المباشر في مهنيات ومواطن انتاج صغيرة مهنيوها المهرة قليلون، وانتاجها بالتالي غير كبير. وهكذا فإنّ العرض لم يكن كبيراً وكذلك الطلب؛ فكان الأمر يعتمد على زبائن دائمين من الريف والمدينة نفسها. لذلك كانت السياسة الاقتصادية المدنية مضطرةً من أجل تأمين انتاج دائم بأسعار مناسبة للمستهلكين، وبأجور وأرباح مناسبة للمنتجين والتجار، وسط ظروف صعبة للنقل والانتاج والتعامل مع الطبيعة - أن تخضع النشاطات الاقتصادية لتوجيه ورقابة محددين. بيد أنّ هذا التوجيه لم يصبح مادة السياسة الاقتصادية للمدينة أو مضمونها، كما انه لم يكن شاملاً ودائماً في كل العصور والظروف بالمدن، ولقد بلغ هذا الضبط درجته القصوى عندما سيطرت تنظيمات الأصناف. بيد أنّ نظام الضبط هذا لم يكن شاملاً بحيث يمكن اعتباره مرحلة تطور مرت بها كل المدن. كلّ ما يمكن قوله أنّ السوق المدني المحليّ يخليطه

الاقتصادي من منتجين زراعيين وتجار متوطنين ومهنيين كانت تقوم فيه علاقات تبادل بين الزبائن المستهلكين والمهنيات المتخصصة. وهناك السوق غير التبادلي في مصر الإمرة المتأسس على التكديس وتنظيم العمل في بلاط السيد الاقطاعي. ويأتي ضبط وسائل التبادل والانتاج في المدينة ليشكل الصورة المقابلة لتنظيم الخدمات في «مصر الإمرة» حيث الاقتصاد الجماعي.

إن حديثنا السابق عن «السياسة الاقتصادية المدنية»، و«إقليم المدينة» أو «ناحية المدينة»، و«السلطة المدنية» يشير الى أن مصطلح «المدينة» ينطوي في سياق سلسلة أخرى من المصطلحات غير المناحي الاقتصادية التي درسناها حتى الآن. إنها المصطلحات السياسية، فالمسؤول عن السياسة الاقتصادية المدنية قد يكون أميراً تدخل المدينة ويدخل سكانها ضمن نطاق سيطرته. وفي هذه الحالة فإن السياسة الاقتصادية المدنية لا تهارس من جانب المدينة نفسها. لكن هذا الأمر ليس عاماً. ثم إنه حتى في حالة سيطرة الأمير قد يبقى للمدينة وضع الاتحاد ذي الاستقلال الذاتي البلدي بما يتضمنه ذلك من خصوصية سياسية وإدارية نسبيتين. إنه يتعين علينا إذن أن نضع نصب أعيننا الفرق القائم بين المدينة باعتبارها وحدة اقتصادية، والمدينة باعتبارها اتحاداً سياسياً إدارياً. وهذا الاعتبار الأخير هو الذي يسمح بالحديث عن إقليم مديني أو ناحية مدينية. وعندما نضع الاعتبار السياسي والإداري في المقدمة نستطيع الحديث عن مستقر ما باعتباره مدينة وإن لم يكن ممكناً اعتبار المستقر مدينة من الناحية الاقتصادية البحتة. فقد وجدت في العصور الوسطى هذين يعيش تسعة أعشار سكانها أو أكثر من ريفها - وهكذا فقد كانت مدناً من الناحية السياسية والإدارية وإن لم تكن غير قرى من الناحية الاقتصادية. ومع هذا فإن إمكانية تحول «المدينة الفلاحية» أو الزراعة الى مدينة استهلاك أو إنتاج أو تجارة كانت كبيرة وكثيراً ما تحققت. على أن التفرقة تبقى قائمة بين القرية من ناحية، والمدينة (الإدارية) من ناحية ثانية، وتكمن في اختلاف طريقة تنظيم ظروف الملكية بين المستقرات الريفية والمدن الإدارية. ففي المدن (بالمعنى الاقتصادي للمصطلح) يختلف الأساس الاستثماري للملك. إن ملكية المنزل هي الأساس؛ أما الأرض الفضاء فتابعة ولم يكن يُنظر إليها بحد ذاتها. ومن الناحية الإدارية فإن التملك المدني يختلف من حيث الالتزام الضرائبي، كما أنه يتميز بخصيصية فريدة لا يمكن تجاهلها من الناحية السياسية والإدارية، وتقع خارج الاعتبار الاقتصادي تماماً. فمدينة الماضي؛ مدينة العصور الكلاسيكية والوسطى في أوروبا وخارجها تميزت بأنها بقعة قلعية وثكنة. أما اليوم فإن هذه الخصيصية توارت تماماً؛ هذا وإن يكن التعميم في هذا الصدد ليس صحيحاً بكل حال؛ فمدن اليابان القديمة مثلاً لم يكن لها هذا التميز. على أننا نستطيع أن نمضي مع راتغن (Rathgen) في شكّه بأن تكون مستقرات كهذه مدناً بأي حال. أما في الصين فقد كان الأمر على العكس من ذلك. إذ كانت كل مدينة محاطة بسور. لكن في الصين أيضاً كانت بعض هذه المستقرات المسورة غير مدينية، بمعنى أنها لم تكن مقرّاً لموظفين رسميين أو مركزاً لسلطة حكومية. ويمكن التأكيد أنه في بعض أقاليم البحر

المتوسط (من مثل صقلية) لم يكن هناك مواطنون ريفيون، أي أناسٌ يقيمون خارج أسوار المستقر؛ وذلك بسبب الحالة الأمنية المضطربة عبر الحِقَب. وتنفرد أسبارطة في بلاد الأغر يق القديمة بكونها المدينة الوحيدة بدون سور، لكن يَصْدُقُ عليها مصطلح «المدينة/الثكنة» تماماً، فلأنها كانت دائماً معسكراً حربياً احتقر مواطنوها الأسوار إذ لم يكونوا في حاجةٍ إليها للإحساس بالأمان. وفي حين يكثرُ الجدَلُ في مدى بقاء أثينا بدون أسوار، نستطيع القول إنه لم تَحُلْ مدينة إغريقية من قلعةٍ صخرية تتصلُّ بها مستقراتُ المواطنين. ويصدقُ هذا على أثينا كما يَصْدُقُ على المدن غير الإغريقية من مثل اكباتانا وپرسپوليس. وهكذا يمكننا أن نَعْمَ أنه لم تكن هناك مدينةٌ قديمة أو وسيطةٌ في أقاليم البحر المتوسط وما حاذاها إلا وفيها قلعةٌ أو سور.

لكن المدينة لم تكن البقعة الوحيدة التي يحوطها سورٌ. ففي النواحي الحدودية التي كثرت حولها النزاعات عبر العصور لم تَكُ قريّةٌ مهما صَغُرَتْ تخلو من تحصينٍ من نوعٍ ما. فالمستقرات السلافية، على سبيل المثال - طَوَّرَتْ (بسبب من آعدام الأمن) شكلاً هندسياً وطنياً عبر العصور مثلث الاضلاع له منفذٌ واحدٌ كانت مواشي المستقر تحتل وسطه ليلاً. وقامت في شرقي الأردن مستقراتٌ قديمة كما قامت بألمانيا تعتمدُ أسلوب السور العريض الذي يسمح باختباء العُزَل من السلاح والمواشي في حالات الخطر، ولم تكن «مدن» هنري الأول في شرقي ألمانيا غير مستقرات محصنة بالأسلوب عينه. أمّا في إنجلترا فقد كان في كل ناحية إقطاعية (Grafschaft) قلعةٌ تحمل الناحية كلها اسمها، وقد أقامت هذه النواحي أقدم في نظام معروفٍ بأوروبا للحراسة والتجنيد أو العسكرية استناداً إلى المواطنين أنفسهم. إنّ هذه القلاع الإنجليزية كان يقيم فيها الحراس أو «رجال القلعة» (Burgmannen) الذين كانت بداية تسميتهم سكان القلعة = مواطنين (= Bürger)، كما كان وضعهم القانوني من حيث الملكية للأرض والمسكن ناجمين عن واجبهم الأساسي الأول في العناية بالقلعة وحراستها وحمايتها. وإذا تأملنا الأمر من الناحية التاريخية نلاحظ أن القرى المزودة بأسوار بدائية لم تكن المرحلة الأولى في سياق التطور إلى «قلعة المدينة»، بل جرى الأمر عن نحوٍ آخر. إنّ «القلعة الإقطاعية» (herrschaftliche Burg) هي المرحلة الأولى للتطور السالف الذكر، وقد سكنها إلى جانب السيد الموظفين التابعون له أو أتباعه المحاربون وأسرهم والخدم والعييد.

إنّ بناء القلاع الحربية يعود إلى مراحل سحيقة في القدم. ولا شكّ أنه أقدم من العربة الحربية بل ومن استعمال الحصان في المعركة، وكما صارت العربة الحربية شاملة ومؤثرة في تطور فن الحرب وتركت آثارها في ثقافات الأمم وآدابهم، كذلك حدث بالنسبة للقلاع الحربية والأميرية. فقد ظهرت العربة الحربية في الأغاني الكلاسيكية الصينية القديمة، كما ظهرت بالهند في أناشيد الفيدا، وظهرت في أدبيات مصر وما بين النهرين والكنعانيين والعمرانيين، وفي ملاحم هوميروس، وثقافات الاتروسكيين والكلت والاييرلنديين القدماء. وتطلعنا

الكتابات المصرية القديمة على نصوصٍ عن القلاع وأمراء القلاع. ويبدو أنَّ القلعة الأميرية كانت موجودةً بمصر القديمة كما وجدت القلعة الحربية. أمّا في بلاد ما بين النهرين فتُظهر أقدم النصوص أنَّ الممالك كانت تطوراً تالياً لإمارةٍ مرتبطةٍ بقلعةٍ أميرية. وكذا كان الأمر في غربي الهند في عصر الفيدا. وفي إيران في حقبة الغانات الأولى. أمّا في شمال الهند وفي عصور الانقسامات الكبرى على ضفاف الغانج، فإنَّ تلك الشخصية الأميرية التي تتحدّثُ عنها النصوصُ باعتبارها وسطاً بين الملك والنبيل، لم تكن في الحقيقة غير أمير قلعة. والحقُّ أنَّ آثار القلعة الحربية والأميرية يمكنُ تتبعُها أيضاً في العصر المسيحي الأول بالروسية، وبسورية منذ عصر تحوُّمَس الثالث وحكمه، وبعصر أبي مالك العبراني، وفي حَقَب الثقافة الصينية الكلاسيكية. أمّا على السواحل الهيلينية وسواحل آسيا الصغرى فإنَّ القلاع البحرية كانت شاملةً تماماً لكلِّ المواطن التي يمكنُ أن تنالها القرصنة البحرية. ويبدو أنَّ القصور الكريتية والمستقرات القديمة غير ذات الأسوار تنتمي إلى حقبةٍ من السلام الطويل لم تكن فيه القرصنة معروفة. وتلك القلاع التي تحوَّلت إلى «ملاجىء» أثناء حروب البلوبونيز كانت في الأصل حصوناً لأسير نبيلة. فإذا وصلنا إلى العصور الوسطى لاحظنا أنَّ بدايات التطور السياسي لطبقة النبلاء بإيطاليا كانت مع القلعة الخاصة بالأسرة (Castelli) ويمكنُ أن نذكر الشيء نفسه عن الفساليين في شمال أوروبا الممتلئة بقلع ماثلة لتلك التي بإيطاليا، كما أوضح (Below). بل إننا نستطيع أن نذكر مثلاً أقرب، فحتى مطلع العصور الحديثة كان النبيل المعتبر اجتماعياً بالنسبة للنبيل الألماني، ذلك الذي يرتبط أو يربط الأسرة بقلعةٍ معينةٍ خاصةٍ أو شبه قلعة. ولو كانت هذه قد تحوَّلت إلى جوسق خرب، لقد كان تملك القلعة يعني السيطرة عسكرياً على المنطقة المحيطة، لكن كانت المسألة «من المسيطر؟»: هل واضع اليد عليها؟ أو السيد الاقطاعي؟ أو جماعة الفرسان الحماة؟ أو الملك الذي كان يمكنه الاعتماد على بعض اقطاعيه أو موظفيه أو ضباطه؟.

لقد استندت المدينة المحصنة في المرحلة الأولى من تحوُّلها إلى تكوين سياسي خاص إلى قلعة أو حصن فتضمنتها أو قامت إلى جانبها وحولها، أمّا القلاع والحصون ذاتها فقد كانت لملك أو نبيل اقطاعي أو جماعة من الفرسان. وكان الملك يسكن القلعة أو يسكنها مجموعة من مرتزقة المسلَّحين أو الخلفاء أو الخدم والأتباع. وكان تملك مسكن محمي (Haw) داخل القلعة في إنجلترا الانجلو سكسونية امتيازاً لبعض الملاك المجاورين للقلعة. ويشبه هذا الأمر ما كان في إيطاليا الكلاسيكية وإيطاليا العصور الوسطى من وجود بيت النبيل المدني بجانب قلعة الريفية، وكان الفرسان الحاصلون على امتياز الإقامة بالقلعة (Bürger = Burgenses) مكلفين بتأدية واجبات عسكرية، بما في ذلك إصلاح جدران القلعة وبنائها الداخلي والاعتناء بها، والحراسة، والدفاع - بالإضافة إلى بعض المهات الطارئة من مثل نقل الرسل والرسائل. إنَّ هذا المواطن (= ساكن القلعة) إنما حصل على هذا الحق، حق الانضواء في عصبة الدفاع عن المدينة، لأنه يقوم بذلك فعلاً، وقد أوضح ذلك Maitland بالنسبة لانجلترا عندما ذكر أنَّ المساكن داخل القلعة - ويختلف هذا عما في القرية - إنما تملكها أناسٌ

واجبهم الأول الحفاظ على القلعة. وهناك غير بعيدٍ عن القلعة يقوم السوق الذي يضمن الملك أو الاقطاعي سلامه. إنه سلامُ السوق، والسلام العسكري للقلعة. تتأسسُ المدينةُ إذن على قطبين: القلعة المحمية والحامية، والسوق السياسي/العسكري، والسوق هو مكانُ الاستعراض والتجمع. واستعراضُ الجيش، وتجمعُ المواطنين واحتفالاتهم والسوق المحمي المزدهر، والقلعة المنيعه عليهما تقوم المدينة وتتطور، وسلامُها سلامُها، ولم يكن السوقُ دائماً نائياً عن القلعة، كما أنها لم يكونا متلازمين من حيث الوجود، فالقلعة بأتیکا (Pnyx) متأخرة في الوجود كثيراً عن الحلبة (Agora) التي كانت في البداية مركز التبادل الاقتصادي، والطقسين السياسي والديني في آن. بيد أن الامر بروما كان على غير هذا النحو منذ القدم، إذ تلازمت القلعتان والسوق منذ البداية، وظل الأمر على ذلك في العصور الوسطى بالمدينة. وفي المدينة الاسلامية كانت القصبه، وهي الناحية المحصنة للمجاهدين والمرابطين منفصلةً عن السوق، لكنها مجاورةً له، ومتلازمةً معه في الوجود. وفي جنوبي الهند قامت مدينة النبلاء (السياسية) بجانب المدينة التجارية، ولقد كانت علاقة الشكنة أو القلعة السياسية بالمواطنين والفئات المنتجة من المهنيين على درجة كبيرة من التلون والتعقيد، لكنها كانت دائماً أساسيةً في التطور التشريعي للمدينة. لقد كان من الطبيعي أن تجلب كل قلعة مهنيين لسد احتياجات قاطنيها من السادة والفرسان، كما كان من الطبيعي إقبال التجار على الاستقرار الى جوار القلعة التي تستهلك سلعهم. ثم إن سيد القلعة كان مهتماً باستجلاب فئات من المهنيين والتجار بسبب الدخل الإضافي الذي يصل اليه من وراء ذلك، إذ يستطيع أن يفرض مكوساً على السلع والمهن مقابل حمايتها، كما يستطيع أن يلعب دور الدائن أو الشريك في التجارة والمهنة فيجني من ذلك أرباحاً، ويستطيع أن يمارس التجارة بشكل مستقل أو يحتكر تجارة سلع معينة. ويستطيع أخيراً في القلاع الساحلية أن يسيّر سفناً ويكسب أموالاً طائلةً من التجارة المشروعة أو القرصنة. وما يقوم به هو في هذا المجال يمكن لأتباعه وفرسانه المقيمين معه أن يقوموا به أيضاً إماً لأنه يسمح لهم بذلك ويستفيد منه، وإما لاضطراره السماح لهم ليطلوا مخلصين له.

وفي المدن الهيلينية القديمة (قورينا مثلاً) نجد على خزفياتٍ معاصرة رسوماً تمثل عملية وزن لبعض السلع والملك واقف يراقب المتبايعين، ونلاحظ مع بداية تاريخ الدولة المصرية وجود الاسطول التجاري الملكي بمصر السفلى. وتنتشر عبر أقطار الأرض ومنذ البدايات الأولى ظاهرة أخرى؛ ففي المستقرات الساحلية (وليس في المدن فقط) حيث يسهل ضبط عمليات تبادل السلع لم يبق أمير القلعة أو نبيل المكان الحامي والمستفيد الوحيد من التجارة؛ فإلى جانب احتكار الأمير أو النبيل تصاعد اهتمام الفرسان الحماة المقيمين بالمكان بالتجارة والربح، وكان أن ضرب توازن أسر الفرسان للمشاركة في عمليات تداول السلع احتكار الأمير، فاضطر نبيل المكان الى الاكتفاء بالمركز القبلي المعروف: أول بين متساوين (Primus inter Pares) أو الدخول نهائياً في

صفوف هؤلاء الفرسان والتساوي معهم تماماً فيما يتصل بالعلاقة بالتجارة عن طريق المشاركة الفعلية في رأس المال المستثمر أو في قرصنة البحر والحرب البحرية الى جانب الأسر الأصلية بالمدينة . وقد عنى هذا ضربة قوية لسيطرته السابقة . وظاهرة تراجع سلطة « أمير القلعة » على السوق والتجارة قديمة إذ نلاحظها في المدن الساحلية في الحقبة الهوميرية في تجاوز الإمارة الى الرئاسة السنوية والأمر واضح في العصور الوسطى من خلال مثل البندقية وتحول المدينة الى نظام الدوجا متجاوزة سيطرة دوق أو نبيل أو مطران . ولا تختلف المسألة كثيراً في المدن الساحلية الأخرى . بيد أنه يبقى علينا أن نميز تماماً في المدن التجارية القديمة والوسيلة بين فئتين أساسيتين في العملية التجارية : فئة المدينين الرأسماليين المستفيدين من التجارة ، الممولين لها ، الوجهاء بالمدينة - وفئة حملة التجارة أو القائمين بالعملية التجارية فعلاً من السكان القدامى أو المحدثين . إنه كثيراً ما تقاطعت الفئتان في بعض الأسر المدنية لكن هذا التمييز يبقى ضرورياً .

ونصلُ إلى الأقاليم الداخلية التي يمكن أن تتعرض لتطوراتٍ كذلك التي ذكرناها عن البقاع الساحلية ، انها تلك النواحي التي تقوم عند منابع نهر أو مصابه أو عند ملتقى ذراعي نهر أو أنهار أو على طريق تجاري للقوافل . ففي حواضر كهذه يتعرض الأمير للمنافسة أحياناً من جانب كاهن المعبد أو المدينة ، ذلك أنَّ التجارة المختلطة (أي غير المحمية) يمكن أن تجد لها حمايةً وازدهاراً في الحرم المقدس للهيكُل أو المعبد وهكذا ينشأ تدريجياً مستقرٌ مدينيٌّ الى جانب المعبد وفي حرمه يستفيد منه المعبدُ اقتصادياً عن طريق المكوس والهبات والقرايين للآلهة ، مثل استفادة الأمير من الضرائب والمكوس في مصر الإمرة .

ونعود إلى موقع الأمير من التجارة والمهنة بالمستقر فنجد أنَّ الموقع والدور كانا يختلفان بين مستقرٍ وآخر ، فقد يكون اهتمام الأمير متركزاً في منح امتيازات إقامة وحماية للمهنيين والتجار الذين يعملون باستقلالية مقابل ضرائب ومكوس يتقاضاها الحامي منهم . وقد يكون اهتمامه متركزاً في تغطية احتياجاته هو عن طريق عمال يستأجرهم فيعملون له ، وعن طريق احتكار الاتجار في سلع معينة . وفي الحالة الأولى فإنه كان على الأمير عندما يستجلب تجاراً ومهنيين من خارج المستقر أو المصّر أن يراعي تماماً عدم المساس بالمقيمين بالمكان أصلاً . ويضاف إلى هذه التمايزات المتداخلة تمايزٌ أساسيٌّ آخر يتصل بخصائص تطور كل مستقرٍ الناجمة عن تكوينه السياسي/العسكري الخاص والتميز . إنَّ علينا أن نولي نقائض تطور المدن بعض الاهتمام ، فالمدينة بالمعنيين الاقتصادي والسياسي - لم تشكل دائماً « جماعة مدنيّة » (Stadtgemeinde) . إنَّ المدينة بهذا المعنى لم تقم بكثرة إلا في الغرب ، في الوقت الذي يمكن القول فيه إنَّ ظاهرة كهذه عرفتها نواحٍ من آسية في الفترة الكلاسيكية من مثل سورية وفينيقية وربما بلاد ما بين النهرين ، بيد أنَّ ذلك كان لزمانٍ قصيرٍ ، ولم تتجاوز الظاهرة أحياناً البدايات الأولى . فلكي تكون الحاضرة « جماعة مدنيّة » لا بد من توافر عدة شروط : (١) التحصين ، (٢)

والسوق، (٣) ومحكمة خاصة بل وقانون خاص الى حد ما، (٤) وطبيعة تعاقدية اتحادية، ترتبط بها، (٥) واستقلالية داخلية للمدينة وإن جزئياً - ويعني هذا توافر إدارة يقوم عليها موظفون اسهم في تعيينهم سكان المدينة بشكل ما. إن هذه الحقوق المدنية كانت ترتدي في الماضي رداءً تصنيفياً أو فئوياً أو طبقياً. وهكذا فقد كان من الخصائص السياسية للمدينة القديمة وجود « طبقة المواطنين » حلة هذه الحقوق والامتيازات وممارسيها وحامها. والشروط المذكورة لم تكن متوافرة كلها وبشكل كامل في مدن الغرب القديمة والوسيلة بل إن مدن الغرب في القرن الثامن عشر افتقدتها الى حد كبير. أما المدن الآسيوية القديمة فقد افتقدت أهم هذه الشروط باستثناءات بسيطة، فلم توجد فيها في غالب الأحيان غير بدايات أولية. لقد احتوت كل تلك المدن على أسواق، كما أنها كانت محصنة، فالمدن التجارية الصينية الكبرى والصغرى كانت محصنة، بخلاف مدن اليابان، وكذا المدن المصرية ومدن الشرق الأدنى ومدن الهند التي كانت تمارس فيها المهن والتجارة. كما أن هذه المدن لم تكن تنقصها الأحياء المنفصلة المحتوية على محاكم لفض المنازعات. ثم إن هذه المدن كانت تتوافر فيها إدارة ضخمة تعج بالموظفين الرسميين بمصر والشرق الأدنى والهند، بينما لم يكن الأمر كذلك بمدن شمالي أوروبا في العصور الوسطى المبكرة. بيد أن المدن الآسيوية لم تعرف المحاكم الخاصة المشكلة من جانب سكان المدينة، كما أنها لم تعرف القانون الخاص الذي يضعه أهل المدينة لإدارتها. صحيح أن الأصناف والطبقات (بالهند) بالمدن الشرقية كانت حلة تقاليد وحقوق ذات خصوصية، بيد أن إقامة هذه الفئات بمدينة ما كانت مصادفة (وغير مرتبطة بقيام المدينة في الأساس). والمدن الآسيوية ما عرفت إلا نادراً الإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي. كما أنها لم تعرف تماماً - وهذه الخصيصة أهم الظواهر المدنية - « الجماعة المدنية » ومفهوم « مواطن المدينة » في مواجهة الريفي أو الفلاح. فساكن المدينة في الصين كان يتبع قانونياً عشيرته في مسقط رأسه الريفي، حيث معبد أجداده الذي يحرص على استمرار علاقته به. وكذا كان الأمر بالنسبة للروسي الذي نزل الى المدينة للكسب، إذ بقي فلاحاً. أما الهندي الساكن بالمدينة فقد كان بالاضافة الى نسبته الريفية ابن طبقة معينة في كلا المكانين. إن أكثر سكان المدينة - أيأ كانت أصولهم - ينتمون في العادة الى تنظيمات مهنية ومحلية متخصصة من مثل الأصناف والجماعات التجارية ذات الطبيعة المدنية، كما أنهم يتبعون إدارياً تنظيمات الأحياء الرسمية حسب التقسيم الشرطي والاداري للأحياء والنواحي بالمدينة. بل إنهم ضمن هذه النواحي عليهم واجبات معينة ولهم حقوق أو امتيازات. والتنظيم الداخلي للمدينة (القديمة والوسيلة) كان يعتمد أحياناً في سبيل ضمان حيوات الناس وممتلكاتهم مبدأ المسؤولية الجماعية لسكان الناحية جميعاً. ولهذا كان ممكناً اشتراك أهل الحي جميعاً في اختيار القائمين على الإدارة وفرض النظام كما كان ممكناً قيام « الملاء » أو « جماعة كبار السن » الذين يتخذون القرارات المتعلقة بسلامة المكان واستمراره. ففي اليابان القديمة حيث سادت التقسيمات الادارية للشوارع كان « الملاء » في الشارع يقومون على تنظيم الادارة الذاتية كسلطة عليا، بيد أن « حقوق

المواطنة» بالنسبة للقائنين بالمدينة، والمدينة باعتبارها «وحدة حضرية» لم يكونا معروفين في البلدان الشرقية، كما كان عليه الحال في الغرب القديم والوسيط. صحيح أن المدينة (الشرقية) كانت تُعتبر وحدة من الناحية الإدارية أحياناً، كما كان عليه الحال تماماً في أوروبا في حقبة الميروفنجيين والكارولنجيين لكنها كانت بعيدة حقاً عن المفهوم المدني الكامل الذي يعني استقلاليتها الذاتية، والمشاركة الفعالة لقائنيها في الإدارة المحلية. ويعني هذا أنه في مستقر كبير نسبياً ومتقدم مهنيًا وتجاريًا؛ فإن الاستقلالية تكون أوضح، كما أن التنظيم المحلي الخاص يبدو أكثر فاعلية. لكن الوضع بالمدن (الشرقية) مقارنة بالريف كان على العكس من ذلك. ففي الصين على سبيل المثال كان (الملا) بالقرية السلطة الوحيدة تقريباً، وكانت إدارة الدولة مضطرة للاعتماد عليه لإبقاء الريف في متناول يدها. وكذا كان الأمر مع «ملا القرية» بالهند. وظل الأمر على ذلك في الريف الروسي حتى كانت إصلاحات الاسكندر الثالث البيروقراطية، ونستطيع القول إن المستقرات الريفية في الشرق الأدنى القديم كله كانت تخضع لملا كبار السن، أو لكبار السن من الأسر العريقة، فقد كانوا مثلي قاضي القرية كما كانوا القائمين على الإدارة فيها، والمشرفين على المحاكم المحلية، ولم يكن الأمر كذلك في المدن التي تركزت فيها إدارة الدولة، وأقام فيها أمير البلاد وكبار موظفيه؛ إذ كانت المدينة كلها تحت أنظار شرطه وأعوانه. لقد كانت المدينة الشرقية حصناً آمرياً، ولهذا كانت تُدار بواسطة إداريين أميريين وضباط وشرط، كان بيدهم القضاء أيضاً. ويمكن تتبع ازدواجية السلطة هذه عند العبرانيين في الحقبة الملكية، ونعني بها وجود الملا والموظفين الرسميين معاً. ففي الدولة الملكية البيروقراطية كانت الغلبة دائماً للموظف الأميري. لكن ينبغي أن نلاحظ أن هذا الإداري الرسمي لم يكن مطلق السلطان؛ فقد كان عليه أن يُراعي اتجاهات الرأي العام الجماهيري (فلا يتناقض معه أو يفرض عليه المواجهة). لقد واجه الإداري الصيني في كثير من الأحيان مجموعات محلية منتظمة، مهنية أو تجارية أو عائلية وكان عرضة لفقد منصبه إذا تحدّاه أو حاول ضرب مصالحها، فقد كانت هذه الجماعات تلجأ إلى الإضراب أو ترك العمل أو سدّ الطرقات واضعة حدوداً معينة لسلطة الموظف أو سيطرته. لكن هذه المجموعات لم تكن مكتملة التنظيم كما أن المواجهة لم تكن محتومة. وقد كانت بالصين والهند جماعات وأصناف ونقابات مدنية ذات امتيازات معينة كثيراً ما اضطرت الموظف الحكومي للتنسيق معها. وقد حدث أحياناً أن تعاونت جماعة مهنية معينة مع الموظف الحكومي ضد جماعة ثالثة. بيد أن هذه الامتيازات أو الحقوق - إن صح التعبير - كانت تتعلق بالمهنة نفسها وينسجها الداخلي ومصالح أهلها دون أن تتجاوز ذلك، ولم يحدث أن قام تنظيم أو اتحاد يضم فئات ناحية معينة بالمدينة أو فئات المدينة كلها، فالتنظيم المدني الشامل (بالمدن الشرقية) لم يكن معروفاً، إن الروح المدنية الخاصة، والتنظيم المدني العام لم يُعرفا بالصين واليابان والهند أبداً، وعرفت مدن الشرق الأدنى بدايات لذلك فقط.

أما في اليابان فقد كانت الهرمية الطبقية في المجتمع المدني ذات طبيعة إقطاعية، فقد كان هناك من

ناحية الفرسان (ساموراي) والإداريون « المشاة » (كاسي) ويواجه هؤلاء الفلاحون، والمهنيون والتجار الذين كانت تضمهم أحياناً تنظيماً متخصصة معينة. بيد أن مفهوم « المواطن » كان غائباً، كما غاب مفهوم « الجماعة المدنية »، ولم يكن الوضع في الصين القديمة يختلف عن ذلك كثيراً، لكن منذ نشأت الدولة البيروقراطية هناك، ظهرت طبقة الكتاب الإداريين التي كانت تواجه كل « الأميين » الآخرين، وإلى جانب هؤلاء كانت الفئات المستأثرة اقتصادياً في المجتمع كأصناف المهنيين وتنظيماً للتجار. لكن مفهوم « الجماعة المدنية »، والمواطنة المدنية لم يكن معروفاً في الصين أيضاً فالإدارة الذاتية عرفت أوصافاً والتنظيمات النقابية المتخصصة بالمدينة، لكن لم تعرفها المدينة نفسها بخلاف الريف في هذه البلدان. وقد كانت المدينة بالصين حصناً ومركزاً إدارياً للموظفين الإمبراطوريين، أما اليابان فلم تعرف مُدُنًا كهذه، وفي الهند القديمة كانت المدن مراكز أميرية أو مراكز إدارية للموظفين الأميريين، وقلاعاً ومواطن أسواق. وبالإضافة إلى ذلك فقد احتوت المدن الهندية على تنظيمات للتجار المتخصصة، وتنظيمات الأصناف المهنية التي كانت تتناسق والتقسيم الطبقي بالجموع الهندي. وقد كانت هذه التنظيمات المدنية تتمتع باستقلالية كبيرة بما في ذلك حقها في وضع قوانينها الخاصة بها ومحاكمها، غير أن النظام الطبقي الهندي القاسي بما تضمنه من تقسيم متوارث للمجتمع والمهنة والأعمال جعل من المستحيل ظهور « المواطن » بالمفهوم الغربي المعروف، كما جعل من المستحيل ظهور « اجتماع مدني كامل ». لقد كان بالهند وما يزال طبقات رئيسية للتجار وأخرى للمهنيين تنفر عنها فئات مغلقة لا حصر لها؛ لكن هذه الطبقات والفئات لم تتحول أي منها إلى ما يشبه فئة المواطن بالغرب الأوروبي، كما أنه لم ينشأ بالمدينة الهندية « اجتماع مدني » بسبب العداء المتأصل بين الطبقات القاطنة بالمدينة. وقد أمكن بالهند في عصر ديانات الخلاص الكبرى التي ظهرت بها قيام ملاء عام بالمدينة كلها يقيم بالمهام التي قام بها المختار بالبلاد الغربية، وما تزال آثاراً من هذا باقية في مدينة أحمد أباد. وكانت هناك مُدُنٌ بالهند يُديرها كبار متمولي المدينة من الأسر التي تورد الأفيال للجيش. بيد أن هذه الاستقلالية كانت قبل قيام الملكية البيروقراطية، ثم اختفت هذه الظواهر تماماً، ولم يبق إلا آثارٌ ضئيلة في شمال غرب الهند، إذ مع سيطرة الطبقة الطقوسية تحطمت تنظيمات الأصناف والحرف، وتحالفت البيروقراطية الملكية مع فئة البراهمة في ضرب ظواهر الاستقلال والإدارة الذاتية المدنية.

أما في الشرق الأدنى ومصر القديمة فإنَّ المدن كانت قلاعاً ومقرّاً لبلاط الملك أو مراكز الإدارة، والأسواق ذات الامتيازات الملكية. لكن هذه المدن في عصور الإمبراطوريات كانت تنقصها الاستقلالية الإدارية، وينقصها القانون البلدي، والفئة الشعبية المتمتعة بحقوق المواطن وامتيازاته. ففي مصر ساد في عصر الدولة القديمة تقليد التوارث الإقطاعي للوظائف، بينما ساد في الدولة الحديثة النظام البيروقراطي لإدارة الكتاب.

والامتيازات كانت من نصيب الفئة المسيطرة بالمدينة وليس من نصيب المدينة نفسها (شأن امتيازات المطارنة القدامى بألمانيا)، وليس هناك حتى الآن أي دليل على قيام «أسر مدنية» نبيلة بأي مدينة بمصر. أما في بلاد ما بين النهرين وسورية (وخصوصاً بفينيقية) فقد نشأت منذ البداية ملكية مدنية عرفت في المدن الساحلية، وعقد طرق القوافل، وكان لهذه الملكية طابع كهنوتي أحياناً، لكن أكثر ملوك المدن كانوا أمراء عاديين، وقد عرفت هذه المدن صعود نفوذ أسر غنية وعريقة فيما سمي بدار المدينة أو ملكها (حسبما ورد في نصوص تلّ العمارنة) في عصر العربة الحربية المقاتلة. وقد كان اتحاد المدن الكنعانية عبارة عن تحالف بين فرسان العربة الحربية من قطان المدينة، الذين كانوا يستعبدون الفلاحين - مثلاً كان عليه الأمر في المراحل المبكرة من تاريخ المدينة الاغريقية. ويبدو أنّ الوضع بمدن ما بين النهرين لم يكن يختلف عن ذلك كثيراً فقد كان هناك «الملأ» من ملاك الأرض الأحرار المنتمين الى طبقة مختلفة عن طبقة الفلاحين، بيد أنّ حرية هؤلاء وحقوقهم في المدن الرئيسية كانت منحة من جانت الملك.

واختفى هذا أيضاً مع صعود الملكية العسكرية، وهكذا فإنه لم تقم في بلاد ما بين النهرين بعد ذلك مدن تتمتع بالادارة الذاتية، كما لم تنشأ مواطنة محددة أو حقوق مدنية خاصة الى جانب الآيين الملكي الشامل. ويمكن القول إنّ الفينيقيين فقط هم الذين كانت لهم مدينة/دولة يسودها الأغنياء المدنيون الذين يستثمرون أموالهم في التجارة، والعمل المضروبة بصور وقرطاجة والتي كتب عليها «ضربَ بصور» و«ضربَ بقرطاجة» تُشعر أنه لم تكن هناك ملكية قوية في البداية، وأنها وجدت فيما بعد، وكانت اليهودية عند العبرانيين مدينة/دولة، لكن كبار السن (سكنيم) الذين كانوا يديرون المدينة بدايةً تراجع دورهم مع قيام الملكية عند بني إسرائيل؛ فقد تحول الفرسان (جيبوريم) الى أتباع للملك وجنود له، وأديرت المدن - بخلاف الريف - من جانب موظفي الملك (سرم)، وعادت الجماعة الى الظهور بعد النفي اليهودي على أساس مذهبي، لكنها كانت تحت سيطرة أسر الكهانة اليهودية.

وعلى أي حال وجدت على شواطئ البحر المتوسط وضياف الفرات وللمرة الأولى في الشرق مدن مشابهة للمدينة الاغريقية، أو المدينة الرومانية الأولى. وقد عنى هذا سيطرة فئة مدنية بالمدينة ذات ثراء مكتسب من خلال التجارة لا من ملكية الأرض؛ يسود علاقاتها الصراع بالداخل لكنها متحالفة وموحدة تجاه الخارج، ويقوم بينها ملك هو «أول بين متساوين»؛ مثل النبلاء الرومان مع القناصل. وقد كانت هذه المنظومة مهددة دائماً بالملكية المطلقة التي يطمح إليها بعضهم نتيجة انتصار ضخم بمعركة ما (ملكية حرب كارزماتية). وهؤلاء «الملوك» كانوا يعتمدون في ضرب الإدارة الذاتية للنبل على العبيد المقاتلين، بيد أنّ هذه المرحلة من الادارة الذاتية لم تتجاوز مرحلة ما قبل العصور الهيلينستية بالشرق.

ويبدو أنّ هذا الوضع كان سائداً بالمدن العربية في عصر النبي محمد، وبقي في الإسلام بالمدن الإسلامية الوسيطة التي لم تكن السلطة المركزية تتخذ منها مقراً لها، فيبدو لنا أنّ الوضع القديم للمدن الشرقية استمرّ في ظلّ السيطرة الإسلامية عليها إلى حدّ بعيد، فقد بقيت هذه المدن استقلالاً نسبياً بل ضعيفة في مواجهة الموظفين الأميريين. لقد كان شيوخ العشائر، وكبار الأحياء المدنية ذوي نفوذ قائم على ملكيتهم للأرض والرقيق وبعض القوافل التجارية، وكان على الأمير أو الوالي أن يحسب لهم حساباً عندما يُريد القيام بأي تصرّف يمسّ التنظيم الداخلي للمدينة، رغم أنّ نفوذهم لم يتبلور قانونياً، تماماً، كما كان على الموظف الملكي بالصين أن يحسب حساب كبار السن بالريف، والجماعات المهنية والتجارية بالمدينة، لكنّ المدينة الإسلامية أو الصينية لم تتحوّل إلى «جاعة مدنية» شاملة، بل كان الأمر على العكس من ذلك في كثير من الأحيان، ولناخذ مكة في العصور الوسطى وحتى مطلع العصور الحديثة، لقد ظلّت مكة ومُدُن أخرى حِقَباً طويلة مستقرات عشائر، فقد كان الشرفاء الحثيون والأشراف الآخرون - كما أوضح سنوك هرغرونيه (Snouck Hurgroné) يملكون أكثر ما في مكة وما حولها مع أتباعهم وخدمهم ورقيقهم وأعرابهم، وتعتبر العشيرة عشيرة أشراف عندما تنتمي إلى جدّ أعلى (هاشم) أو علوي. أمّا «شريف مكة» فقد صار متوارثاً في عقب قتادة الحسني منذ حوالي ١٢٠٠ م. صحيح أن الخليفة (بغداد) ظلّ يعيّن ولاية على المدينة، كانوا غالباً من الموالي (وقد عيّن هارون الرشيد مولى بربرياً على المدينة)، لكنّ الأشراف كانوا يعيّنون من بينهم زعيماً لهم (ما لبث أن صار هو السلطة الفعلية أيضاً)، ولأنّ التواجد بمكة كان يُتّبع مجالاً للاستفادة من الحجّ والحجّاج فقد أقام **أمرء الأشراف** بالمدينة نفسها، وكانت بينهم اتفاقات وعادات فيما يتصل بالحفاظ على سلام مكة واطمئنان مجالات الإفادة والاستفادة، لكنّ هذه التحالفات كان يمكن أن تنفضّ في كل لحظة، وكان انفضاض التحالف يعني بداية نزاعات مسلّحة داخل المدينة وخارجها - أمّا المقاتلون باسم المتنازعين فكانوا الفرسان الأرقاء؛ فإذا انتهى الأمر بهزيمة فريق، فإنه كان عليه أن يغادر المدينة؛ بيد أنّ المنتصر كان يأخذ في اعتباره استمرار الحياة المدنية للأشراف القائمة على التحالف والتعاقد في وجه الخارج، ولهذا فإنه كان يحفظ حيوات سائر أبناء العشيرة المهزومة، وحياة مواليتهم ممن يستمرون بالمدينة، كما كان يتجنب التعرّض لممتلكاتهم، ومع بزوغ العصور الحديثة كان التنظيم السلطوي بمكة على النحو التالي (١) المجلس الذي شكله العثمانيون لإدارة المدينة، ولم تكن له أية سلطة فعلية، (٢) الحاكم التركي للمدينة، وهو يمثّل السلطة الحامية التي ظلّت مصر لعصور طويلة، (٣) قضاة المذاهب الأربعة، وقد كانوا دائماً من الأسر العريقة بالمدينة، وقد توارثت قضاء المذهب الشافعي بمكة أسرة واحدة لعدة قرون، وكان شريف مكة يعيّن القاضي أحياناً وأحياناً أخرى كان السلطان هو الذي يولّيه، (٤) الشريف، رئيس «مجلس» الأشراف، (٥) الأصناف، من مثل المطوفين، والجزّارين، وتجار الحنطة، (٦) أحياء المدينة، التي كان يسود في كلّ منها شيوخ عشيرة الحي.

إن هؤلاء جميعاً كانوا يتنافسون على السلطة دون أن تكون لأحدهم ميزات سلطوية محدّدة، وكان الفريق المحتج أو الضعيف يستعين للحصول على ما يعتقد حقاً له من بين هؤلاء بمن يرى فيه القدرة على تحقيق أغراضه ولم يكن بوسع الوالي أن ينقض حكماً أصدره قاضي المذهب في مسألة تدخل في مجال اختصاصه، وكانت فئات السكان المختلفة ترى في الشريف السلطة الحقيقية بالمدينة وكان الوالي محتاجاً إلى الشريف في أمور كثيرة أهمّها العلاقة بالبدو (المحيطة بالمدينة والمسيطرين على الطرق المؤدية إليها)، والحجّاج وقوافل الحجّ، ومجلس الأشراف أو ملوئهم كان بمكة كما في مدن أخرى كثيرة ذا نفوذ ضخم ويزكّرنا بالمدينة الأوروبية الوسيطة حادث وقع بمكة في القرن التاسع الميلادي (٢٦٩ هـ) بين عسكر الموقّ العباسي (أخطاء ماكس فيبر فذكر الصقّارين - نقلاً عن وهم وقع فيه سنوك هرغرونيه)، وعسكر ابن طولون إذ كان موقف صنفّي الجزّارين والخطّاطين هو الذي رجّح الكفة (العباسية)، ولم يكن ذلك متصوّراً أيام النبي (على سبيل المثال) إذ كان رأي شيوخ بطون قبيلة قريش هو المعتبر فقط عسكرياً وسياسياً، ومع هذه القوة التي بلغتها الأصناف، فإنها لم تتشكل في فيالق لحماية نفسها ومصالحها، بل ظلّت تعتمد - كما اعتمدت المدينة كلها - على الرقيق المسلّحين الذين كان السكان يمولّونهم من أرباح التجارة، والذين كانوا يحوزون نفوذاً لا بأس به نتيجة المهمة التي يقومون بها، تماماً مثلما كانت المدن الإيطالية في أوروبا الوسيطة تعتمد على أسرّ الفرسان في حمايتها وتجارها فتسرّب القوة السياسية من أيدي نبلاء العراق والعراق إلى أيدي الحماة المسلّحين، وهذا التنظيم الداخلي لمدينة مكة كان ينقصه «الجماعية المدنية» التعاونية الشاملة التي كانت موجودة في مدن الغرب الكلاسيكية (Polis)، ومدن مطالع العصور الوسطى بإيطالية (Commune)؛ فإذا تركنا جانباً ما تتميز به المدينة بوصفها إسلامية، وتركنا موروثاتها الكلاسيكية، وجدناها تشترك في أكثر خصائصها مع المدن الأوروبية المعاصرة لها على السواحل التجارية.

هكذا يمكن القول استناداً إلى معلوماتنا الحالية عن المدن الآسيوية والشرقية عامّة أنّ شيوخ العشائر فيها وشيوخ الأصناف أحياناً كانوا ذوي النفوذ، وليس «الجماعية المدنية» الشاملة، ومع ذلك فإن الحدود هنا ليست واضحة تماماً، بيد أن هذه الظاهرة موجودة حتى في المدن الضخمة التي تعدّ مئات الآلاف أو الملايين، وعندما كانت القسطنطينية بيزنطية كان زعماء الأحياء (الممولّون في الوقت نفسه للسباقات) هم قادة الأحزاب، وثورة نيكا التي نشبت أيام جستنيان سببها هذا الانقسام الحزبي بالمدينة. وفي القسطنطينية العثمانية - حتى القرن التاسع عشر - كان هناك من الفئات الشعبية الانكشارية والفرسان (سباهيس)، وعلماء المذاهب والطرق وال دراويش، ولم يكن إلى جانب هؤلاء غير أصناف التجار باعتبارهم ممثّلين للمواطنين العاديين، وبذا لم يكن هناك تمثيلاً مدينيّاً شاملاً وموحّداً، ويبدو الأمر مشابهاً بالإسكندرية في العصر البيزنطي المتأخّر، فإلى جانب السلطات

المتصارعة والمتنافسة، كان هناك البطريك المستند الى تنظيمات الرهبان القوية، ووالي المدينة المستند الى عسكر
ثكنته الصغير لكن المنظم، ثم متطوعة الأحياء من المسلّحين، وفي الأحياء هذه كان يتصارع ويتنافس حزبا
السباق المشهوران؛ حزب الخضر وحزب الزرق؛ وكان هذان الحزبان أهمّ التنظيمات الشعبية بالمدينة .